القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة

The Added Value of Arab Transfence Industry in The Age of Globlization

م.م.ضحى سالم احمد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثار العولمة على القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية (الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية) ، وذلك عبر مدتين الأولى مدة ما قبل العولمـــة (1980 – 1995) والثانية في ظل العولمة (1996 – 2009)، واعتمد البحث في ذلك على أسلوب الربط بين منهجيين رئيـــسين، الأول وصفي والثاني تحليلي معتمداً على تغيرات قيم المؤشر وفق البعد الزمني معبر عنه بالسنوات ما قبل وفي ظل العولمة. واستنتجت الدراسة بأن هناك أثاراً إيجابية للعولمة على مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويليـــة العربية والتي ممكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الصناعي التحويلي العربي، إذ أنها تـــوفر مناخـــاً مناســـباً وملائماً للاستثمار الصناعي، ولكن على الرغم من ذلك تبقى معدلات النمو المتحققة في هذا المؤشر متواضـــعة نسبياً مقارنة مع الدول الأجنبية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وربما تكون بطيئة نوعاً ما، ومع تـــسارع تداعيات مناخ الانفتاح والعولمة والتطور السريع الذي يشهده العالم في كافة المجالات الاقتصادية لاســـيما فـــي القطاعي الصناعي لذا يستلزم الأمر تطوير القدرات التنافسية للمنتجات المحلية ومواكبة التطورات في الأســـواق العالمية، فضلاً عن الإسراع في نقل وتوطين التقنية والتكيف مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالميـــة، ولا ننسى من ذلك تطوير قدرة ومهارة الأيدي العاملة، فضلاً عن توفير المـــوارد الاســـتثمارات فـــي قطـــاع الصناعات التحويلية العربية .

Abstract

This research aims to study and analyses the globalization effects on the added value for the transference industry in Arab countries (the member states of the World Trade Organization), in two periods . The first one is before the globalization (1980 – 1995), the second one is after the globalization (1996 – 2009) .

The research depends on the connections style between two basic methods, The first is a descriptive, the second is an analytical method depending on the index values changes according to the temporal dimension, expressing with the years if that before or after the globalization, The study concludes that there are a positive effects for the globalization on the added value index for the Arab transference industry, which can be contribute in raising the averages of the Arab transference industrial growth, It provides an appropriable and proper climate for the industrial investment . But although of that the averages of the growth that achieved in this index, stay modest relatively compating with the foreign member states in the increase of the implications of a climate of the openness, the globalization and the rapid development climate that the world witnesses in all the economical fields especially in the industrial sector, there fore the matter required developing the competitive abilities for the local products and accompanying the development in the world markets, In addition to quick of transformation and settled

the technology and adopted with the legislation and the new of the organization, We should not forget the development, ability and skill of the laborers to provide the sources and investments in the sector of the Arab transference industries .

المقدمة :

يشهد عالمنا تغيرات علمية وتكنولوجية واقتصادية أثرت كثيراً على حصول تطورات في الأنشطة الصناعية، فالتغير التقني السريع أدى إلى تغيرات جذرية في تقسيم مراحل العمل، مما أعاد تغير خارطة الإنتاج ، الاستثمار والتجارة .

أما التغيرات الاقتصادية فقد ساهمت في تعزيز عولمة الصناعة، وهذا ما يتطلب من الأقطار العربية التي لم تتمكن حتى الآن من إقامة صناعة تحويلية متطورة ولم تستثمر العوائد النفطية الذي ذهب الشطر الأكبر منها إلى الإنفاق الاستهلاكي أو لتوظيفه في الخارج .

وفي هذا الصدد نجد أن معظم الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على القطاع الصناعي، وبالتالي بات من الضروري على الدول العربية أن تسعى إلى تنمية هذا القطاع من خلال تنمية صناعتها التحويلية، وتحقيق النمو السريع وزيادة أعداد المنشات الصناعية التحويلية . إذ أكدت خطط التنمية المتتابعة على أهمية رفع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وذلك بهدف ترسيخ القاعدة الصناعية وزيادة معدلات التصدير لتحقيق التنويع المطلوب لمصادر الدخل وكذلك لتحفيز القطاعات التنموية الأخرى غير النفطية، وتعد القيمة المضافة للصناعات التحويلية أهم من نمو القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا راجع إلى أن قطاع الصناعة التحويلية يرتبط مباشرة بالتنمية المستدامة وهو بذلك يعد احد محددات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن مستوى الصناعة التحويلية في بلد ما يعكس التطور التنموي الذي يتمتع به ذلك البلد، لاسيما فيما يتعلق بكفاءة استخدام راس المال والموارد البشرية واللتان تمثلان أهم العناصر التي يعتمد عليها قطاع الصناعات التحويلية، وبالتالي اكتسب نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية تلك الأهمية في خطط التنمية الاقتصادية .

- **أهمية البحث :**

تنطلق أهمية البحث في التعرف على الآثار الاقتصادية للعولمة في مؤشر القيمة المضافة لبعض الدول العربية (الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية) وبيان تأثير هذه الظاهرة في التغيرات الهيكلية للصناعة التحويلية العربية .

- **مشكلة البحث :**

وتنعقد مشكلة البحث في تباين الآثار الاقتصادية للصناعات التحويلية خلال مدتي ما قبل وفي ظل العولمة .

- **فرضية البحث :**

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن للعولمة آثار ايجابية في التأثير على مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية والتي من ممكن أن تساهم في رفع معدلات النمو الصناعي التحويلي العربي.

- **هدف البحث :**

ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل آثار العولمة على القيمة المضافة للـصناعة التحويليـة للـدول قيـد الدراسة عبر مدتين تمثلت الأولى بمدة ما قبل العولمة من (1980 – 1995) أما الثانية في ظل العولمـة مـن (1996 – 2009) .

- **أسلوب البحث :**

اعتمد البحث على أسلوب الربط بين منهجيين رئيسيين الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التـي تربط أدبيات العولمة بمفاهيم الصناعة التحويلية ولاسيما القيمة المضافة، والثاني تحليلي معتمداً على تغيرات قيم المؤشرات وفق البعد الزمني معبر بالسنوات ما قبل وفي ظل العولمة ووفق البعد المكاني والمعبر عنه باختلاف قيم المؤشرات عبر الدول العربية موضوع الدراسة .

تضمنت الدراسة مبحثين ، الأول : الجانب النظري وتضمن التعريف بالعولمة وأثرها علـى الاقتـصاد العالمي بشكل عام، كما ناقش هذا المبحث واقع الصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة مشيراً إلى مجموعة من المؤشرات في القطاع الصناعي التحويلي منها ، الناتج المحلـي الإجمـالي، القيمـة المـضافة، العمالـة والصادرات والاستيرادات الصناعية التحويلية العربية . أما المبحث الثاني فهو إطـار تطبيقـي شـمل تحليـل مؤشرات القيمة المضافة للدول موضوع الدراسة لمدتي ما قبل وخلال العولمة ومتابعة مسار نمو هذا المؤشـر خلال المدتين .

وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات.

1- المبحث الأول : العولمة-المفهوم والانعكاسات الاقتصادية

1-1 : ما هي العولمة :

أصبحت العولمة احد أكثر المصطلحات تداولا، وقد طُرحت مضامين ومفاهيم عديدة ومتنوعـة لهـذه الظاهرة من قبل باحثين ومفكرين عرب وأجانب، فمنهم من وصفها بأنها (عملية) وأخر بأنها (أيديلوجيا) وثالث بأنها (محاولة) وقيل أيضاً بأنها (ظاهرة) و (نظرية)، كما طرحت نماذج ونظريات متباينة في تفسيرها، وضمن التطورات الحالية، أصبحت العولمة واحدة من أهم المفاهيم التي انطوت على مضامين وأنساق جديدة تهدف من خلالها بعض القوى إلى توحيد العالم، انطلاقاً من تغير واقع بلدانه وتغير مجمل المفاهيم التي تتقاطع معها، ومن هنا فالعولمة ترقى لان توصف وتعبّر عن واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإيديولوجي جديد يعمـل على تحقيق أهدافه من خلال وسائل متباينة في مدى مشروعيتها وتأثيرها ومدى قبولها من المعنيين بها .

إن العولمة ظاهرة مركبة تمتزج فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والجغرافية والأيديولوجيـة والتقانـة والتغير المؤسسي، وإن كانت ذات بعد اقتصادي – سياسي بالدرجة الأولى، غايتها تحقيـق التـشابك الـدولي، وتحقيق الاندماج والتكامل عن طريق التأثير في سيادة الدول وتذويب الحدود أمام الشركات متعـددة الجنـسية، فضلاً عن خلق علاقات دولية قائمة على تحرير التجارة والمعاملات المالية الدوليـة وانتقـال رؤوس الأمـوال وانفتاح الأسواق الوطنية وربطها بالسوق العالمية بحيث يبدو فك الارتباط بينها أمراً مستحيل التطبيق (الزبيدي ، 2006 ، 73-74)

لقد شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في السنوات الأخيرة لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كقوة رئيسة في العالم، إذ انهالت الأقلام في الكتابة عن الظاهرة وتناولتها بشكل واسـع مـن جميـع جوانبهـا

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فالعناصر الأساسية لظاهرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم والشعوب سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر امة بقيم وعادات غيرهم من الأمم، وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة قرون، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية، مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الكساد في الثلاثينات من القرن العشرين) وباستثناء مجتمعات محدودة العدد، تركها العالم في عزلة أو فضلت هي أن تعزل نفسها من العالم لسبب أو لأخر (المعماري ، 2006 ، 398)

ومن خلال العقود الثلاثة الماضية تجلت مظاهر الاقتصاد العالمي وتوجهاته وممارساته الحالية والمستقبلية في مجال تنفيذ فلسفة العولمة الاقتصادية، ولعل من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية : التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وظهور وازدهار التكتلات الاقتصادية، مثال ذلك الاتحاد الأوربي، كذلك من المظاهر الأخرى للعولمة، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتراجع دور الدولة، فضلاً عن ازدياد فاعلية الشركات متعددة الجنسية، إذ تشير التقارير إلى أن هذه الشركات تهيمن على جزء كبير من التجارة العالمية وهي في حالة تزايد مستمر .

2-1 : انعكاس ظاهرة العولمة على الاقتصاد العالمي :

أن التغيرات التي جرت في العقود الأخيرة من القرن الماضي ومع بداية القرن الحالي كانت أسرع وأعمق من تلك التي عرفناها في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فالثورة الصناعية الثالثة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات، نسخت الثورة الصناعية الأولى التي ساد فيها البخار والفحم والحديد ورأس المال والقوة العسكرية للسيطرة على رأس المال، والثورة الصناعية الثانية التي سادت فيها الكهرباء والنفط والطاقة النووية والشركات الوطنية العملاقة والصناعات الثقيلة والأخلاق العسكرية والبيروقراطية، فالثورة التكنولوجية التي بدأت في نهاية القرن الماضي هي التي تحدد ملامح وسمات القرن الحادي والعشرين إذ الاعتماد على العقل البشري ونظم المعلومات والهندسة الحيوية والحوسبة والذكاء الصناعي والسرعة والمنافسة ومعايير الجودة والإتقان في نظام عولمة الاقتصاد والخدمات ، والبيئة ، والإنتاج، والاتصال والمعلومات .

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية، ومازالت وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها بخضوعها لموازين القوى التي تعكس عادة مصالح وإرادة الأقوى والأكثر نجاعة ديناميكاً وتعبيراً عن اختياراته .

وتستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي وتتمثل هذه المنابع في التحكم في التكنولوجيا وامتلاك الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها والسيطرة على مصادر أهم الموارد غير المتجددة وتوفير أيدي عاملة رخيصة، وغني عن القول والتذكير بان البلدان النامية ومنها (العربية) ما زالت بعيدة عن أمكانية ممارسة هذا التحكم أو السيطرة على البعض من هذه المنابع بالرغم من تواجدها وبكميات كبيرة فوق أراضيها أو هي ملك لها، الأمر الذي يفسر لنا ضعف تأثير ومساهمة هذه البلدان في تنشيط العلاقات

الاقتصادية الدولية وتوجيهها نحو خدمة أهدافها التنموية، وكذلك التبعية المتعددة الأشكال التي أصبحت الأخـــرى تميز الاقتصاديات النامية .(شمام ، 1998 ، 16)

وهنا لابد من أعطاء صورة عامة عن مجرى أهم الأحداث التي أدت إلى تلك الهيمنة وهذه التبعية .

فمع بداية التسعينيات، شهد العالم مجموعة من الأحداث التي كان لها الأثر البالغ على المسيرة التاريخيـــة علـــى جميع الأصعدة لاسيما الصعيد الاقتصادي بشكل عام والصناعي بشكل خاص، ومن أهم هذه الأحداث : توحيـــد ألمانيا وحرب الخليج الثانية وحصار العراق الجائر الذي أدى إلى أخراج العراق من معادلة الصراع العربـــي – الصهيوني، هذا إلى جانب أضراره البالغة على شعب العراق، فكان (نموذجاً فريداً لعقاب من يخرج عن طاعـــة الولايات المتحدة والصهيونية)، أضف إلى هذه الأحداث، انهيار الاتحاد الـــسوفيتي وتفككـــه وفـــشل التجربـــة الاشتراكية السوفيتية، وأحداث يوغوسلافيا وتداعياتها، ومؤتمر مدريد وما تلاه من أحداث تتعلق بمسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، والمؤتمرات الاقتصادية السنوية التي عقدت في المنظمة العربية ما بـــين عـــامي (1994 و 1997) برعاية أمريكية لتأكيد الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة .

ونجم عن هذه الأحداث أوضاعاً عالمياً وإقليمية هامة منها بروز هيمنة القطب الواحد المتمثـــل فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كما بدأت حملة واسعة للترويج لعولمة الاقتـــصاد ولاســـيما فيما يتعلق بحرية الأسواق والانفتاح والتبادل التجاري الحر وذلك بعد فشل التجربة السوفيتية الاشتراكية، ممـــا أدى إلى تطور الأمر وكأنه انتصار كاسح للرأسمالية، فضلاً عن تعزيز المكانة الاقتصادية والتجارية للولايـــات المتحدة من خلال مفاوضات ما يدعى بجولة الارغواي (التي بدأت عام 1986 وانتهت في مراكش عام 1994) إلى جانب قيام منظمة التجارة العالمية، كما ظهرت الإقليمية الجديدة الهادفة إلى ربط الدول النامية بعجلة القوى الرأسمالية الكبرى كبديل الإقليمية التقليدية القائمة على مفاهيم التكامل الإقليمي.(الحمش ، 2000 ، 7)

رافق هذه الأحداث بروز تداعيات اقتصادية قادت إلى نتائج أحدثت واقعاً عالمياً جديـــداً أتـــصف بمـــا يلـــي : (الاسكوا ، 2002 ، 7 – 9)

1-2-1 ظهور مفهوم العولمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية والمعلوماتية والبيئية، أي شيوع معايير وشروط متفق عليها لمستويات الإنتاج والخدمة على سبيل المثال، ويمكن توسيعها لتشمل كـــل نشاطات الحياة ولا مكان لمن لا يمتثل أو يسير في الركب على هذا الأساس .

2-2-1 التحدي الذي تمثله التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة، ومنها الاتحاد الأوربـــي وتوســـيع نطاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي من خلال عملية الشراكة الأوربية المتوسطة، وكذلك توسيع عضوية الاتحاد الأوربي نفسه وقيام تكتلات اقتصادية إقليمية غير عربية كمجموعـــة النمـــور الأسيوية ومجموعة أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

3-2-1 أوجه التقدم في تطبيق التكنولوجيـــا الـــصناعية والابتكـــار الـــصناعي وتـــأثير ذلـــك علـــى الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في الأقطار العربية بـــصورة خاصـــة ثـــورة تكنولوجيـــا المعلومات .

وهناك لابد من الإشارة إلى أن من أهم منجزات الثورة التكنولوجية والعلمية في ظل التطور الرأسمالي الحـــديث هي تعظيم القدرة على الإنتاج الوفير والسريع الذي قاد إلى ظهور فجوة وتناقض كبير ما بين القدرة الهائلة على

الإنتاج وتنوع المعروض من السلع والخدمات من جهة أخرى وقصور الطلب الكلي على المنتجات مـــن جهـــة ثانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل على فئات المجتمع وبين الدول (شمال – جنوب) وتراجع دور الدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي دون أن تضعف قدراتها الأخرى وأضعاف الميل نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة وتوجه رأس المال إلى المضاربة وأعمـــال البورصـــة، واســـتفحال التناقضات وظهور الطاقات المعطلة وأزمات فيض الإنتاج واحتدام المنافسة على الأسواق، بالتـــالي أصـــبحت الحاجة ملحة لانفتاح الأسواق وإزالة الحدود أمام انتقال السلع والبضائع والأموال، مما دعا المراكز الرأســـمالية العالمية بما لديها من إمكانيات هائلة ووسائل اتصال إلى الترويج لـــ (العولمة) إلى نشر ثقافة السوق والانفتـــاح والدعوة إلى إحداث (إصلاحات) اقتصادية من خلال منهجية الليبرالية الجديدة، يساعد في ذلك الشركات متعـــددة الجنسية التي كان لها دور كبير في إنجاز اتفاقيات التجارة العالمية. (الحمش ، 2000 ، 8)

4-2-1 منظمة التجارة العالمية الجديدة والسوق العالمية وتأثيرها على المنطقة في ســـياق التطـــورات الأخيرة فيها ومن بين الأشياء الأخرى الحواجز التقنية على التجارة والقيود البيئية .

5-2-1 الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية التي تلعب دوراً في الاستثمار الأجنبـــي المباشـــر فـــي المنطقة بما لديها من موارد هائلة وقدرة تساومية ضخمة .

6-2-1 برامج التحديث الصناعي وتوفير التشجيع لمباشرة الأعمال الحرة وتقديم الخدمات الاستثمارية والتدريب لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

7-2-1 الدور الجديد للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع الخاص والبيئات الرسمية لمساعدة الـــشركات الصناعية لمواجهة التحديات الجديدة .

8-2-1 اختلاف واضح وكبير في توزيع الثروات وتحقيق العدالة بين الشعوب كما أسلفنا، فربع سكان العالم يعاني من الجوع وثلثه يعيش فقراً مدقعاً، وخمس سكانه الأقل حظاً يحصلون علـــى (1.4 %) من الناتج العالمي، بينما خمس سكانه الأخر الأوفر حظاً يحصلون على (48.4 %) من ثرواته وإنتاجه .

9-2-1 انهيار الحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية للدول أمام وسائل الاتـــصال المختلفـــة والسريعة .

10-2-1 التوجه نحو الخصخصة وتبني سياسة السوق الحر والانفتاح مع المجتمعات الأخرى .

11-2-1 الانتقال من المركزية إلى اللامركزية والتخلص من البيروقراطية للإدارة المبنية علـــى نظـــم مرنة دائمة الحركة والاستجابة .

12-2-1 ظهور عنصر المنافسة عن طريق الاستمرار والأبداع والابتكار والسرعة .

13-2-1 انهيار مفهوم الرقابة والثبات وتغير مفاهيم الحيز والنطاق لفعّالية المؤسسات لتتخطى الحـــدود من خلال توظيف شبكات الانترنيت للتعامل مع العالم بسرعة وفاعلية .

14-2-1 التكامل بين تقنيات الحاسبات والاتصالات والالكترونيـــات النـــاتج عـــن ثـــورة المعلومـــات والاتصال، وأثر ذلك على تقنيات المعرفة والإنتاج والتسويق بإمكانيات لا محدودة .

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي أصبح يمثل جانباً أساسياً في العلاقات الدولية وقد تضاعف حجم النقد الأجنبي المتداول في الأسواق(3) مرات خلال المدة ما بين (1986 – 1993) ليصل إلى نحو (900) مليار دولار في اليوم الواحد، وبلغ حجم الصفقات المالية العابرة للحدود نحو (7 %) من حجم الناتج الإجمالي خلال نفس المدة، وقد أدت أسعار الصرف العائمة للعملات الأجنبية إلى خلق كتلة نقدية هائلة أصبحت تجوب الأسواق الدولية في استقلالية تامة عن عمليات تمويل المبادلات التجارية والاستثمارية الحقيقية، وأسهمت نظم الاتصالات الالكترونية في تطوير ذلك وساعدت على انتقال (النقود الدولية) من عملة إلى أخرى ومن مكان إلى أخر على مدار الساعة وفي لمح البصر. (الحمش ، 2000 ، 10)

ومع تراجع الاستثمارات المباشرة وانخفاض العائد الاستثماري الإنتاجي العيني تزايدت أعمال البورصة والمضاربة، وارتفعت معدلات الإقراض قصير الأجل سعياً وراء العائد الأعلى .

3-1 : واقع الصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة :

في البداية لابد من إعطاء تعريف موجز عن الصناعة التحويلية (Manufacturing) بأنها تلك الصناعة التي تشمل جميع النشاطات الصناعية، كالصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية، والبلاستيكية، والمنتجات المعدنية، وصناعة الأجهزة والمعدات، ومواد البناء، والمواد الغذائية، إضافة إلى تكرير النفط . وهي بذلك تستثني الصناعات الاستخراجية مثل استخراج النفط الخام .

لا تزال الصناعات التحويلية العربية تعاني من مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تلعب دوراً بارزاً في المساهمة في تطور الصناعة التحويلية، والتي يمكن إيجازها بما يلي (الاسكوا ، 2002 ، 7) و (صندوق التنمية الصناعي ، 2009 ، 3 – 7) .

- تدني مستوى البحث والتطوير : إذ يتسم واقع البحث والتطوير في الدول العربية بالمحدودية، فلا يزال الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي منخفضاً جداً في العالم العربي، ففي الكويت بلغت حصة الصناعات التحويلية من الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير (0.2%) لعام (1997) والجمهورية العربية السورية (0.2%) وتونس (0.3%) لنفس السنة، إذ تعكس لنا هذه الأرقام نموذجاً لما عليه الحال في البلدان العربية بشكل عام، في حين بلغ إنفاق إسرائيل للسنة نفسها حوالي (2.4%) من الناتج القومي الإجمالي على البحث والتطوير وحتى مصر التي كانت ذات مصداقية في تنفيذ برنامج البحث والتطوير من بين البلدان العربية، لا زالت متخلفة في هذا الميدان عن الكثير من بلدان العالم الثالث، وأدني بكثير من المستوى الذي بلغته البلدان المتقدمة، وعلى سبيل المثال، زاد على مدى السنوات القليلة الماضية بمعدل متواضع عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة والتي منشؤها بلدان الاسكوا، فكانت ثلاث من هذه البراءات منشؤها مصر عام (1992) و(7) عام (1995) و(3) عام (1998). وكانت الأرقام بالنسبة للكويت هي (1) و(2) و(6) للسنوات نفسها، وللملكة العربية السعودية هي (10) و(11) و (20) لنفس السنوات أيضاً، غير أن عدد البراءات الدولية التي سجلتها هذه الدول ومعها جميع البلدان العربية لا يزال منخفضاً للغاية، وفي المقابل سجلت إسرائيل (392) و(489) و(920) براءة اختراع في هذه السنوات .

- الافتقار إلى عنقوديات قائمة للشركات : فبالرغم من التسليم حالياً بأن عنقوديات الصناعات المترابطة قد تتيح على المدى البعيد الظروف اللازمة للنمو المستدام، لا تزال الهياكل الصناعية في الـــدول العربيـــة عموماً مجزأة تماماً وضعيفة الترابط، وقد جرت بعض المحـــاولات الناجحـــة لإنـــشاء مـــدن صـــناعية كبيرة(على سبيل المثال، ينبع والجبيل في الملكة العربية السعودية)، ولكن يلزم القيام بما هو أكثـــر مـــن مجرد الاعتماد على الميول التقنية وغيرها من الأهواء، وفي ذات الوقت، وعلى الرغم من بذل محاولات التطبيق منهجيات العنقوديات في تقييم أداء قطاعات مختلفة تشمل عناصر تصنيعية هامة في بلدان مثـــل الأردن ولبنان، إلا أنها لا تزال في مراحها الأولى، ويجري حالياً وضع توصيات عملية لاستحداث نماذج عنقودية في هذه الاقتصادات .
- نقص عدد شركات التصنيع الكبيرة التي لديها قاعدة داخلية في المنطقة العربيـــة : يمكـــن القـــول بـــأن الشركات الأصغر حجماً التي تقوم بالبحث والتطوير بقدر أقل، وهي هشة بدرجة لا تستطيع معها التنافس في أسواق العالم التي تسيطر عليها العولمة، لكن الشركات الأكبر حجماً في البلـــدان العربيـــة ليـــست شركات تصنيع بالمعنى المعروف وتعد مؤسسة الصناعات الأساسية السعودية الشركة الصناعية الوحيدة على رأس (10) شركات تصنيع معروفة من حيث الرسملة الـــسوقية (9.2 مليـــار دولار) فـــي عـــامي (1999) و (2000)، والشركات الكبيرة جداً في المنطقة هي أساساً فـــي مجـــال الـــصيرفة وقطاعـــات الخدمات الأخرى، وفي عام (1999) كانت الشركات الصناعية تمثل (30 %) من مجمـــوع الـــشركات الكبرى البالغ عددها (500) شركة المطروحة أسهمها في أسواق المالية، لكنها تمثل أقل من (19 %) من القيمة السوقية الكلية .
- التعليم ومشاكل التدريب : بالرغم من أن معظم البلدان العربية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلـــي الإجمالي للتعليم والتدريب، فإن هذه الحصة لا تزال غير كافية تماماً لتلبية احتياجـــات قطـــاع التـــصنيع الحديث،وأولئك الذين انهوا التدريب المهني ليسوا في أغلب الأحيان مؤهلين تمامـــاً لتلبيـــة اشـــتراطات المعرفة والمهارة اللازمة للصناعة الحديثة .
- نقص التمويل اللازم للتكنولوجيا وللشركات الموجهة نحو التصدير : أن الغالبية العظمى مـــن الـــشركات الصناعية العربية لا تتوافر لديها فرص كبيرة للحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليديـــة أو من الأسواق المالية المحلية .

فضلاً عن ان نمط التكنولوجيا المستخدمة قد لا يتناسب والقدرة الاستيعابية في الدول العربية والتطـــوير الذاتي لها .

- نشاط تصنيعي متواضع نسبياً في معظم البلدان العربية : لا تزال البلدان العربية تعتمد بشكل كبير على إنتاج السلع الأولية ولا زال التصنيع محدوداً فيها بالرغم من أن نصيبه في الإنتاج اخذ في النمو بصورة بطيئة، أما نسبة الصناعات التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية في الأعـــوام (2000) و (2002) و (2003) و (2005) فقد بلغـــت (10.6 %) و (11.1 %) و (10.8 %) و (9.8 %) على التوالي (صندوق النقد العربي ، 2006 ، 62) .

- تصنيع منخفض القيمة المضافة : إن هيكل الصناعات التحويلية العربية لم يواكب التطـورات العالميـة الأخيرة في التوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات الكثيفة المعرفة وعالية القيمة المضافة لاسـيما صـناعة المعدات الالكترونية بشكل عام ومعدات الاتصال ومعالجة البيانات بشكل خاص، ففي حين إن حصة هذه المعدات من إجمالي القيمة المضافة الصناعية العالمية زادت من (609 %) عام (1995) إلى (2308 % عام (2005)، استمرار تحقيق القيمة المضافة الصناعية العربية يتركز على القطاعات التقليدية، لاسـيما الكيماوية والنفطية، إذ مرت حصتها من (20 %) إلى (23 %) للمدة نفسها، فضلاً عن تركيزهـا علـى الحلقات التحويلية الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة. (الهواري ، 2008 ، 2)
- هيمنة عدد محدد من الصناعات التحويلية على القطاع الصناعي العربي : فيما يتعلق بالبلدان المـصدرة للنفط، كانت الصناعة التحويلية لا تزال في نهاية القرن العشرين متركزة في المنتجات كثيفة الطاقة ومن بينها الأسمدة والصلب والبتر وكيمياويات، أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً فقـد ظلـت الـصناعة التحويلية مركزة في صناعات تقليدية مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات مع تصنيع عدد قليل من الأدوات أو وسائط النقل .

ومن خلال القراءة الأولية لواقع الصناعات التحويلية العربية نستنتج بأن هناك مشاكل ومعوقـات عديـدة تواجه وتؤثر في هذه الصناعة، الأمر الذي جعل هذه الصناعة تسير بخطى بطيئـة فـي اعتمـاد التكنولوجيـا الحديثة، وغالباً ما ينجم عنه ضعف في تطوير المهارات المحلية، وما زالت صادرات السلع المتجددة المـصنعة تسهم بقدر قليل جداً في توفير مصادر خارجية للتمويل في جميع البلدان العربية، أما النشاط التصنيعي باسـتثناء النفط فلا زال محدود وغير منسق وتقليدي وداخلي النظرة ويعتمد في التكنولوجيا على مصادر خارجيـة، ولـم تتطور سوى قدرات تكنولوجية محددة داخل المنطقة ولا يزال الإنفاق علـى البحـث والتطـوير (CD&RO) متواضع جداً لا يتعدى (0.2 %) بأحسن الأحوال كما هو الحال عليه الأن، وسنحاول في هذه الفقرة من البحـث تبيان مكانة الصناعة التحويلية العربية مقارنة ببعض دول العالم النامية ومع بعضها البعض وبشكل خاص دول جنوب شرق أسيا وغيرها التي حققت قفزات سريعة وانتقلت من دول نامية إلى دول نصف مصنعة ضمن فترة وجيزة، وسيتم التركيز على التعرف على مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك القيمة المضافة فضلاً عن تطور العمالة في الصناعة العربية ضمن مناقشة ملامح واقـع الـصناعة التحويليـة العربية .

1-3-1 : مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي العربي :

شهد القطاع الصناعي العربي تطوراً ملحوظاً خلال الـسنوات الأخيـرة نتيجـة تطـور الـصناعات الاستخراجية وقسم من الصناعات التحويلية في حين بقيت معظم الصناعات التحويلية الأخرى المرتبطـة بهـا تعاني تحقيق معدلات بطيئة جداً أو قد تكاد تكون معدومة في النمو والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الأسـعار العالمية للمواد الأولية لاسيما النفط والغاز .

فقد قامت الأقطار العربية في مجال الصناعات التحويلية بالعديد مـن المجهـودات لإقامـة المـصانع والوحدات الإنتاجية ودعم ورعاية الصناعات الأساسية المعتمدة على الموارد الطبيعية المحلية، كما قامـت فـي السنوات الأخيرة بمجهودات مشهودة في مجال الخصخصة ودعم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتـشجيع

صغار المستثمرين لإقامة مشاريعهم الإنتاجية الموجهة للسوق المحلية للتصدير وتزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات وقطع الغيار، ونتيجة ذلك تزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة من (5308) مليار دولار عام (1995) إلى (12108) مليار دولار عام (2006) ، بالرغم من ذلك فإن مساهمتها في النتاج المحلي الصناعي الإجمالي لم تتطور بشكل يذكر خلال هذه المدة بل تناقصت من (11.3 %) عام (1995) لتصل إلى (9.5 %) عام (2006)، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم، إذ أنها تصل إلى (50 %) في ماليزيا و (36 %) في الأرجنتين و (30 %) في ألمانيا واليابان و (21 %) في فرنسا. وينعكس تدني مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية على نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعات التحويلية الذي ما زال لا يتجاوز (383) دولار في عام (2006) في حين انه يصل إلى (7000) دولار في سنغافورة وفرنسا و (5000) دولار في تايوان وإيطاليا و (3000) دولار في البرتغال، أما في الوطن العربي فيعتبر نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية ضئيلاً جداً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم بشكل جاد في حل مشكلة البطالة في الأمد المنظور والتي تصل حالياً إلى (15 %) في المنطقة العربية، أو أن يحد من الفقر ويزيد من رفاهية المواطن العربي. (الهواري ، 2008 ، 8)

وتتفاوت مساهمة ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى، إذ تعد السعودية والأمارات ومصر ومغرب وتونس والأردن من الدول العربية التي تمتلك صناعات تحويلية ضخمة نسبياً وتساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا الدول، وبالنسبة لمساهمة الدول في إجمالي ناتج الصناعة التحويلية العربية لعام (2005) فإن السعودية تتصدر الأقطار العربية إذ تساهم بنحو (28.4 %) من هذا الناتج تليها الأمارات بنحو (16 %) ثم مصر بنحو (14.3 %) والمغرب بنحو (8.3 %) وتونس بنحو (4.8 %)، إذ تشكل مساهمة الأقطار الخمس حوالي (71.8 %) من ناتج الصناعة التحويلية العربية.
(صندوق النقد العربي ، 2006 ، 63) .

1-3-2 : مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية :

يقصد بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية بأنها الناتج الحقيقي للمصنع، وعند تجميع القيم المضافة لجميع المصانع داخل البلد نستطيع الحصول على إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد، وبالتالي فإن القيمة إجمالي الصناعة التحويلية الوطنية تساوي إجمالي القيمة المضافة للصناعة .

من الجدير بالذكر إن هناك تباين كبير في توزيع القيمة المضافة الصناعية بين الدول العربية، وكذلك في نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ففي حين إن دول نفطية مثل الأمارات والجزائر والسعودية والكويت تستحوذ على حوالي (68 %) من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، تستحوذ (4) دول هي الأمارات والسعودية ومصر والمغرب على (66 %) من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الصناعي بين (430 – 500) دولار في قطر إلى أقل من (500) دولار في الدول الأقل نمواً. (الهواري ، 2008 ، 3) وفيما يتعلق بالأقطار العربية المصدرة للنفط لا زالت الصناعات التحويلية فيها مرتكزة على المنتجات الكثيفة للطاقة ومن بينها الأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياويات والصلب ، أما بالنسبة للاقتصاديات الأكثر تنوعاً فقد ظلت الصناعة التحويلية مركزة في الصناعات التقليدية مثل تجهيز الأغذية والمنسوجات مع تصنيع عدد قليل من الآلات أو وسائط النقل .

وهناك أقطار عربية زادت حصة السلع الوسيطة من إنتاجها الصناعي مثـل الكيمياويـات والمطـاط والبلاستيك وأصناف أخرى غير معدنية، بالإضافة إلى الحديد والسلع الاستثمارية بما فيها المعدات الكهربائيـة والالكترونية، كالسعودية وسوريا والأردن ومصر والكويت، ورغم أن هذا التحول في الإنتاج والقيمة المـضافة لصالح السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية كان بطيئاً في معظم البلدان إلا أنه جاء نتيجـة متوقعـة لنـضج الأداء الصناعي وارتفاع مستوى الصلات الخلفية التي تطورت على مدى فترة زمنية ليست بالقليلة.(الاسكوا ، 2000، 10)

إذ وصلت القيمة المضافة إلى (121.8) مليار دولار لعام (2006) وانخفضت مساهمتها فـي النـاتج المحلـي الإجمالي لتصل إلى (9.5 %) ، أنظر جدول (1) و(2) :

جدول (1) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد لمدة 1985-2006

السنة	القيمة المضافة (مليار دولار)	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1985	34.5	181	9.2
1990	48.1	230	10.3
1995	53.8	225	10.9
2000	79.1	289	10.8
2005	78.7	248	11.1
2006	121.8	383	9.5

من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للـسنوات (1984) ، (1989) ، (1994) ، (1999) ، (2004) ، (2005) ، (2010) ، الأمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي .

ويعد نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية في الوطن العربي ضئيلاً جداً لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يساهم بشكل جاد في حل مشكلة البطالة على الأمد المنظور، والتي تصل حالياً إلى ما يزيد على (16 %) فـي المنطقة العربية، أو يحد من الفقر ويزيد من رفاهية الفرد في الوطن العربي (الهواري ، 2008 ، 2) .

جدول (2) : نسبة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول للمدة (2003 – 2005)*

السنة	الدول الصناعية[1]	الدول النامية	الدول العربية
2003	15.7	21.0	10.9
2004	15.6	21.1	10.5
2005	15.4	21.1	11.5

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2008)، الأمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، دار الفجر .

* : الأرقام تقريبية وليست دقيقة .

(1) : الدول الصناعية تتضمن سبع دول هي : أمريكا ، المانيا ، اليابان ، إيطاليا ، فرنسا ، بريطانيا وكندا وتم إضافة روسيا مؤخراً إلى هذه الدول .

يتضح من خلال جدول (2) إن نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية أقل مما هو عليه في الدول النامية، وهذا يعود إلى سببين : أولهما : إن الصناعة التحويلية في الدول الصناعية متدنية النسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لكون قطاع الصناعة الاستخراجية عالي النسبة، ولا يقصد هنا بهذه الدول هي تلك الدول السبع المتقدمة صناعياً، وإنما تلك الدول التي لديها صناعات تحويلية متعددة، وثانيهما : إن عدد هذه الدول قليل جداً مقارنة بعدد الدول النامية في العالم، لذا نجد أن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية تبدو ظاهرياً أقل من تلك النسبة في الدول النامية .

ومن الجدير بالذكر أن التراجع في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حصل رغم الارتفاع المستمر لنسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، مما يدل على أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية كان أكثر بكثير من معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في تلك الدول .

ونتيجة لذلك تزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة من (57.7) مليار دولار عام (1995) إلى (104.4) مليار دولار عام (2005) وبالرغم من ذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتطور بشكل يذكر خلال هذه الفترة بل تناقصت من (10.9 %) عام (1995) إلى (10.6) عام (2000) ثم إلى (9.8) عام (2005)، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم، إذ تصل إلى (50 %) في ماليزيا و (36 %) في الأرجنتين و (30%) في ألمانيا واليابان و (21%) في فرنسا.(الهواري ، 2008 ، 2)

ومهما تكن سلبيات هذا التباين إلا أنه يمنح مجالاً واسعاً للتكامل الصناعي بين الدول، لاسيما تلك التي تتوفر لديها الموارد الهيدروكربونية وذات الكثافة السكانية المنخفضة وبين الدول الكثيفة السكان التي تتوفر لديها أيدي عاملة رخيصة ونسيج صناعي تحويلي متطور وأسواق كبيرة .

جدول (3) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية

للمدة (1985 – 2007) بالأسعار الجارية (القيمة مليار دولار)

السنوات	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي %	
1985	35.2	–	9.4	قبل العولمة
1986	–	–	–	
1987	–	–	–	
1988	39.9	–	10.8	
1989	54.4	13.8	11.3	
1990	44.9	1.1-	10.0	
1991	38.8	13.6-	8.8	
1992	50.3	26.3	10.3	
1993	48.9	2.8-	10.0	

	10.6	5.3	53.0	1994
	10.9	12.8	59.8	1995
في ظل العولمة	10.7	7.9	64.5	1996
	11.2	6.8	64.4	1997
	11.9	1.1	65.2	1998
	11.6	5.5	68.7	1999
	10.6	3.7	71.2	2000
	11.0	1.7	73.0	2001
	11.1	2.7	74.7	2002
	10.9	10.6	82.6	2003
	10.5	13.7	93.9	2004
	9.8	13.5	106.6	2005
	9.4	13.4	120.9	2006
	9.4	14.6	138.6	2007

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على (صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1994 – 2008) الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، دار الفجر .

1-3-3 : مؤشر العمالة في الصناعة العربية :

يعتمد نمو العمالة بدرجة كبيرة على حجم الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى درجة التقانة التي تستخدمها المشاريع المستوعبة لتلك الاستثمارات، وتشير البيانات المتاحة إلى أن التنمية الصناعية التي حققتها الدول العربية لم تؤدي إلى تحقيق المكاسب المطلوبة في مجال توفير فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة، كما أنها لم تحقق تغيرات جوهرية في التركيبة الهيكلية للأيدي العاملة العربية، مع أن التصنيع قد حظي بأولوية متقدمة في خططها الإنمائية طيلة العقود الأربعة الماضية، وذلك بسب المعدل المرتفع لزيادة السكان والحاجة لزيادة الاستثمارات وتوطين ودمج التقنيات الحديثة في الإنتاج بشكل أكثر فاعلية مما هو قائم. (صندوق النقد العربي ، 2003 ، 56)

وقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي عموماً من (10.2) مليون عامل في عام (1980) إلى (18.5) مليون عامل في عام (2002) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (2.7 %) وهي تعادل تقريباً متوسط الزيادة السنوية لعدد السكان خلال الفترة ذاتها (صندوق النقد العربي ، 2003 ، 57) .

وحسب البيانات المتوفرة فقد تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى إجمالي القوى العاملة من (26 %) في عام (1985) إلى (20.4 %) في عام (1995) وإلى (17.7%) عام (2002). (صندوق النقد العربي ، 2003 ، 57)

وبشكل عام تتفاوت الأهمية النسبية للعمالة الصناعية في الدول العربية تبعاً لـــسياسات واســـتراتيجيات التنميـــة الصناعية فيها، ووفقاً لذلك يمكن تقسيم الدول العربية حسب النمط لمعظم الصناعات القائمة إلى ثلاث مجموعات مختلفة وهي :

- المجموعة الأولى : لديها إمكانيات صناعية محدودة تعتمد اعتماداً رئيساً على الصناعات التقليديـــة الكثيفـــة الاستخدام للعمالة .
- المجموعة الثانية : لديها مرونة في اختيار مزيج من الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية، مثل صـــناعة المنسوجات والملابس وصناعة الأغذية وصناعات أخرى ذات كثافة رأسمالية ترتكز على التقانة الحديثـــة التي لا تفسح المجال لتشغيل المزيد من العمالة وتوفير فرص عمل جديدة .
- المجموعة الثالثة : وهي تضم عدداً قليلاً من العمال نسبياً، وتعتمد على الصناعات ذات الكثافة الرأســـمالية بصورة أساسية، ومع اهتمام محدود نسبياً بالأنشطة الصناعية ذات العمالة المكثفة، وذلك لاستيعاب الأنماط الصناعية الحديثة، التي لا بد منها في مجال الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الرأسمالية، التي ترتكز عليها الدول العربية النفطية لاسيما الخليجية التي لديها وفرة في الموارد ونقص فـــي العمالـــة المحليـــة . (صندوق النقد العربي ، 2002 ، 57) .

وتنتمي كل من المغرب وسوريا وتونس لمجموعة الدول العربية التي تتميز صناعتها باستخدام كثيـــف للعمالـــة بينما نجد أن الصناعة في مصر مزيج من الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة والصناعات ذات التقنية العاليـــة القليلة الاستخدام للعمالة، في حين أن السعودية هي مثال الدول العربية المتميزة باستخدام الصناعات الرأســـمالية ذات القيمة المضافة العالية والقليلة الاستخدام للعمالة نسبياً .

ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي عام (2003) بحوالي (18.5) مليون عامـــل يـــشكلون (17 %) مـــن إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، وهو نفس حجم العمالة المقدر لعام (2002) والسنوات الـــسابقة، ممـــا يعني عدم ميل هذه النسبة للزيادة، ويعزى ذلك إلى اهتمام العديد من الدول العربية بالصناعات كثيفة رأس المال بدلاً من الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة.(صندوق النقد العربي ، 2004 ، 63)

وتأتي الصناعة على المستوى العربي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات والزراعة من حيث حجم العمالـــة، ويتركز الحجم الأكبر للعاملين في القطاعي الصناعي في عدد محدود من الدول العربية وهي مصر والمغـــرب والجزائر وسوريا والعراق، إذ تشكل العمالة الصناعية فيها نحو (70 %) من إجمـــالي العمالـــة فـــي القطـــاع الصناعي العربي.(صندوق النقد العربي ، 2004 ، 63)

ولكن يمكننا القول بشكل عام بأن هناك تطور في حجم العمالة في القطاع الصناعي العربي وبشكل ملحوظ خلال العشرين سنة الماضية، إذ تشير البيانات المتاحة بأن عدد العمال في القطاع الصناعي لعـــام (1980) قـــد بلـــغ حوالي (10.203) مليون عامل، ارتفع إلى (14.986) مليون عامل عام (1990)، وبقـــى مـــستمراً بالارتفـــاع ليصل إلى حوالي (18.128) مليون عامل عام (2000) و (18.541) مليون عامل عـــام (2002) . (صـــندوق النقد العربي ، 2003 ، 57)

وبالرغم من هذا التطور في عدد العمال إلا أن القطاع الصناعي العربي ما زال لا يـــشغل إلا نـــسبة (15.3 %) من إجمالي القوى العاملة، وقد تعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع عدد مـــن الـــدول الحديثـــة

التصنيع مثل : ماليزيا وسنغافورة والأرجنتين والبرازيل، وترجع نسبة التشغيل العالية نسبياً في الدول الحديثة التصنيع أنفة الذكر وبعض الدول الصناعية كألمانيا وإيطاليا إلى المساهمة الكبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في هذه البلدان، في حين أن القطاع الصناعي في المنطقة العربية يتكون أساساً من صناعات استخراجية كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، وصناعات تحويلية تسيطر عليها المصانع الكبرى الكثيفة رأس المال والتقنية المحدودة في توليد فرص العمل .(الهواري ، 2008 ، 4)

وتشير البيانات المتاحة إلى أن المشروعات التي تضم بين (9 – 45) عاملاً في الأردن كانت تستوعب أكثر من (40 %) من مجموع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في عام (1998)، وأن المشروعات التي تضم أقل من (50) عاملاً في لبنان كانت تضم أكثر من (75 %) من مجموع الأيدي العاملة في هذا القطاع عام (1995)، في حين بلغت النسبة أكثر من (45 %) في البحرين عام (1994)، أما في سوريا فقد كانت المشروعات التي تضم (10) عمال تستوعب أكثر من (90 %) من مجموع الوظائف في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص عام (1996)، وفي مصر يستأثر عدد العمال ثلث الأيدي العاملة العربية، إذ كانت المشروعات التي تضم أكثر من (9) عمال وأقل من (50) عاملاً تستوعب ما يقارب (11 %) من مجموع الوظائف خلال الفترة (1992 – 1993)، ومن ناحية الإنتاج يتضح من البيانات المتوفرة إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تغطي (67 %) من جملة إنتاج الصناعات التحويلية في لبنان و (48 %) من إنتاج القطاع الخاص في سوريا و (21 %) في البحرين. (صندوق النقد العربي ، 2002 ، 53)

1-3-4 : الصادرات والاستيرادات الصناعية التحويلية العربية :

تُظهر البيانات التي تتعلق بالفجوة ما بين الصادرات والواردات الصناعية العربية بالرغم من التحسن المتواضع في انخفاض نسبة الصادرات من المواد الخام والوقود المعدني من (72.4 %) في عام (1997) إلى (70.6 %) من إجمالي الصادرات العربية لعام (2001)، واستمر الانخفاض إلى (42 %) حسب بيانات عام (2006)، إذ شكلت الصادرات العربية من السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات خلال الأعوام (1985 – 1990- 2000 – 2001 – 2006) {(8 %)،(18%)(26 %)،(27.3 %)(13.2%)} على التوالي، ويعكس هذا الارتفاع ازدياد النشاط الصناعي أثر عمليات الإصلاح الاقتصادي المعنية بتشجيع التوجه إلى الأسواق الخارجية من جهة وإلى انخفاض قيمة الصادرات للمواد الخام والوقود المعدني من جهة أخرى، خلال أواخر عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد بلغت نسبة الصادرات من الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الصناعية في الأردن إلى (45 %) عام (2006) وفي تونس إلى (50 %) وفي كل من مصر ولبنان (69 %) وفي المغرب وبقية الدول العربية ما بين (2 %) إلى (7 %) لنفس العام، وتشير هذه النسب إلى وجود تباين كبير بين الدول العربية من حيث صادراتها من الصناعة التحويلية. (قرياقوس ، 2002 ، 78)

أما الأهمية النسبية للواردات فإن هناك تقارب ما بين الأقطار العربية لأنها جميعها تستورد ألآت ومعدات والتي احتلت المرتبة الأولى بين الواردات الصناعية، تأتي بعدها المواد الكيمياوية هذا من جانب ، ومن جانب أخر فقد حصل انخفاض طفيف في استيراد المنسوجات وكذلك في بند الأغذية والمشروبات، أما الصادرات العربية من الصناعة التحويلية تتركز في المنسوجات والملابس لكل من (تونس ، المغرب ، مصر ، الأمارات ، سوريا)

وصناعة الكيمياويات التي تشتمل على الصناعات البتروكيمياوية لكل من (الأردن ، مصر ، المغرب، الجزائر ، قطر ، تونس ، السعودية) إضافة إلى الصناعات المعدنية لكل من (البحرين، الأمارات ، عُمـــان). (نعـــوش ، 2006 ، 7)

جدول (4) : اتجاهات القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية

لفترة ما قبل العولمة (1980 – 1995) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2000) **(مليون دولار)**

السنوات	1980		1985		1990		1995	
المؤشر / الدول(*)	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %
الإمارات	34,730,69	17.86	26,714,43	12.93	29,148,75	11.76	30,211,15	10.51
البحرين	45,080,37	23.19	47,850,06	23.16	50,010,92	20.18	55,194,25	19.21
السعودية	45,047,32	23.17	51,012,31	24.69	75,021,95	30.27	92,942,15	32.35
عُمان	2,945,59	1.5	4,110,80	2	7,614,38	3.07	9,680,50	3.36
قطر	27,189,05	14	30,058,07	14.54	35,632,24	14.38	39,202,91	13.64
كويت	18,730,32	9.63	19,810,40	9.58	21,010.88	8.48	22,006,59	7.66
الأردن	765,43	0.39	1,194,25	0.57	1,110,48	0.44	1,636,72	0.56
مصر	12,078,40	6.21	16,144,02	7.81	17,364,14	7	23,972,46	8.34
تونس	2,462,18	1.26	2,969,13	1.43	3,520,88	1.42	4,361,24	1.51
جيبوتي	85,18	0.04	105,48	0.05	127,01	0.05	76,28	0.02
المغرب	5,256,07	2.70	6,625,06	3.20	7,202,92	2.90	7,976,32	2.77
المجموع	194,370,6	%100	206,594,01	%100	247,764,55	%100	287,260,55	%100

(*) تم أخذ الدول العربية الأعضاء فقط في منظمة التجارة العالمية .

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع :

قاعدة بيانات البنك الدولي www. World bank.org

جدول (5) : اتجاهات القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية
في ظل العولمة (1996 – 2009) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2000) (مليون دولار)

السنوات	1996		2000		2005		2009	
المؤشر / الدول(*)	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %
الإمارات	31,359,80	10.57	39,103,06	10.62	49,998,68	11	56,178,5	8.28
البحرين	56,703,04	14.12	61و199,37	16.62	36,852,15	14.02	65,731,12	9.69
السعودية	97,032,13	32.72	142,235,24	38.64	202,660,22	44.51	390,199,76	57.55
عُمان	9,946,92	3.35	11,373,51	3.09	13,603,87	3	15,725,05	2.31
قطر	40,713,05	13.73	41,217,13	11.19	43,731,52	9.60	50,235,25	7.40
كويت	21,083,48	7.11	22,315,57	6.06	24,703,10	5.42	26.661.24	4
الأردن	1,561,57	0.52	1,856,82	0.50	2,858,46	0.62	3,730,37	0.55
مصر	25,149,71	8.48	30,702,22	8.34	35,556,04	7.80	48,359,87	7.13
تونس	4,507,05	1.52	5,557,96	1.51	6,495,15	1.42	7,738,04	1.14
جيبوتي	72,73	0.02	9,73	0.10	94,3	0.02	112,76	0.01
المغرب	8,360,54	2.81	9,575,10	2.60	11,712,01	2.57	13,310,11	2
المجموع	296,490	%100	368,016,88	%100	455,265,5	%100	677,982,08	%100

(*) تم اخذ الدول العربية الأعضاء فقط في منظمة التجارة العالمية

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع :

قاعدة بيانات البنك الدولي www. World bank.org

2- المبحث الثاني : تحليل الجانب العملي

2-1 : تحليل القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية :

لغرض تحليل القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية وتأثير ظاهرة العولمة على هذا القطاع الذي يعد القطاع الرئيس في الهيكل الاقتصادي العربي، تم اعتماد المدة (1980- 1995) وجمعت البيانات عن الدول العربية والتي تعبر عن القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، إذ تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي وبالأسعار الثابتة لسنة (2000) وذلك لتفادي الأسعار الجارية والتي تكون مظللة في التحليل

لاحتوائها على التضخم النقدي، وقد تم الاعتماد على هذه المدة لتكون المدة المعبرة عن واقع مؤشـــر القيمـــة المضافة لما قبل العولمة، أما مدة ما بعد العولمة فقد امتدت من (1996 – 2009)، وإن اعتماد هذا التقـــسيم للمدة الزمنية كان منسجماً مع انضمام غالبية الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، ولم يتم الاعتماد على البيانات السنوية وإنما اعتمدت البيانات لسلسة زمنية امدها خمس سنوات لتعكس مدى التغيرات التي تحـــدث في قيمة هذا المؤشر بصورة أكثر انسجاماً مع التحليل .

2-1-1 : تحليل القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية ما قبل العولمة :

بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (4) والتي تمثل اتجاهات القيمة المضافة للصناعة التحويليـــة العربية ما قبل العولمة (1980 – 1995) وبالأسعار الثابتة، يتضمن هذا المؤشر (11) دولة عربية وهي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إذ يشير الجدول إلى أن كل من (السعودية ، البحرين ، الأمـــارات) قـــد استحوذت على أهمية نسبية قدرها (64%) من إجمالي القيمة المضافة لعام (1980) والتي بلغت (144,370,6) مليون دولار، كما يشير الجدول إلى أن كل من (السعودية ، البحرين ، الأمارات) قد استحوذت أيـــضاً علـــى أهمية نسبية وقدرها (61 %) من إجمالي القيمة المضافة لعام (1985) والتي بلغـــت (368,016,88) مليـــون دولار، أما الدول التي حضيت بالأهمية النسبية لعام (1990) فكانت (السعودية ، البحرين ، قطر) إذ بلغت نسبة مساهمتها بـــ (65 %) من إجمالي القيمة المضافة والتي بلغت (247,764,55) مليون دولار، أما الدول التـــي حضيت بأهمية نسبية لعام (1995) فهي ذات الدول لعام (1990) وهي (السعودية ، البحرين ، قطر) إذ بلغـــت مساهمتها بـــ (65 %) من إجمالي القيمة المضافة لهذا العام والتي بلغت (287,260,55) مليون دولار، كمـــا يشير الجدول إلى أن إجمالي القيمة المضافة لعام (1980) بلغت (194,370,6) مليون دولار، وأتضح أن معدل النمو للمدة (1980 – 1985) بلغ (6 %) في حين ارتفع معدل النمو للمدة (19980 – 1990) إلـــى (27 %) وبلغت نسبة هذا المؤشر (47 %) طلية المدة (1980 – 1995) .

يتضح لنا من خلال جدول (4) بأن هناك تزايداً في معدلات نمو القيمة المضافة للـــصناعة التحويليـــة العربية في معظم الدول موضوع الدراسة، إلا أن هناك مجموعة من الدول هـــي التـــي كانـــت تتـــصدر هـــذه المجموعة من حيث المحافظة على مركزها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة طيلة مدة موضوع التحليـــل، هـــذا يعود إلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به هذه الدول، الأمر الذي يوفر لنا مناخاً استثمارياً ملائماً فضلاً عـــن أنها دول نفطية لها القدرة على تمويل الاستثمارات الجديدة وتطوير الصناعات القائمة بالـــشكل الـــذي يواكـــب التطور في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، فضلا عن قدرتها على استيراد التقنية الحديثة المستخدمة في الإنتاج، ولكن هذا لا يعني عدم أمكانية الدول الأخرى من مواكبة التطور في هذا المجال إذا استخدمت إمكانياتها الاقتصادية المتاحة استخداماً مثلاً فضلاً عن إيجاد الحل للمشكلات التي يعاني منها هذا القطاع بالـــشكل الـــذي يتلاءم مع وضعها الاقتصادي .

2-1-2 : تحليل القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة للمدة 1996-2009 :

بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (5) والتي تمثل اتجاهات القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في ظل العولمة(1996 – 2009) وبالأسعار الثابتة، يتضمن هذا المؤشر ذات الدول التي تضمنها جدول (4)، إذ يشير الجدول إلى ان كل من (السعودية ، البحرين وقطر) قد استحوذت على أهمية نسبية قدرها (65.5

%) من إجمالي القيمة المضافة لعام (1996) والتي بلغت (296,490) مليـــون دولار، وبقيـــت هـــذه الـــدول محافظة على مركزها من حيث تصدرها الدول العربية لعام (2000) إذ بلغت نسبة مساهمتها في هذا المؤشـــر إلى (66 %) من إجمالي (368,016,88) مليون دولار، أما في عام (2005) فقد استحوذت كل من (السعودية ، البحرين ، الإمارات) على الأهمية النسبية لهذا المؤشر وكان قدرها (69.5 %) من إجمالي القيمة المـــضافة التي بلغت (455,265,5) مليون دولار، وفي عام (2009) بقيت الدول ذاتها لعـــام (2000) تـــستحوذ علـــى الأهمية النسبية إذ بلغت مساهمتها بـــ(75.5 %) من إجمالي هذه القيمة والتي بلغـــت (677,982,08) مليـــون دولار .

ويشير الجدول أيضاً إلى أن إجمالي القيمة المضافة لعام (1996) بلغت (296,490) مليون دولار، أما في عام (2000) فقد بلغت (368,016,88) مليون دولار، محققة بذلك معدل نمـــو بنـــسبية (124 %) للمـــدة (1996 – 2000) في حين ارتفع معدل النمو لهذا المؤشر للمدة (1996 – 2005) إلى (153 %)، وبلغ معدل النمو لهذا المؤشر (228.6 %) طيلة المدة (1996 – 2009) ومن مقارنة معدل النمو للقيمة المضافة المتحقـــق خلال فترة ما قبل العولمة (1980 – 1995) بلغ (47 %)، في حين بلغ معدل نمو القيمة المضافة للـــصناعات التحويلية العربية لفترة ما بعد العولمة (1996 – 2009) بـــ (228.6 %)، وهذا يشير إلى أن معـــدلات نمـــو القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة ما بعد العولمة تسير بشكل متسارع مقارنة بمعدلات النمو المتحققة في فترة ما قبل العولمة، وذلك يعود إلى الدور الكبير للدول المتصدرة باستحواذها على أكبر نسبة مساهمة من بين الدول موضوع الدارسة، فمن المعروف أن إجمالي القيمة المضافة للصناعة يتأثر بشكل طـــردي مـــع ارتفـــاع الإنتاج النفطي الذي حققته هذه الدول، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط بشكل مستمر خلال هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قابلية هذه الدول على تمويل الاستثمارات المحلية وتطوير الصناعات القائمة بالشكل الذي يواكب التطور الحاصل في الصناعات المحلية في دول المنظمة، وكذلك استيراد التقنية الحديثة المستخدمة في الإنتاج، لاسيما وأن هذه المدة تمتاز بالانفتاح الاقتصادي فيما بين الدول مما سهل عملية انتقال وتوطين التقنية، فـــضلاً عن هذه الدول كانت تتمتع باستقرار سياسي طيلة هذه الفترة مما كان له دور كبيـــر فـــي تحقيـــق الاســـتقرار الاقتصادي وانتعاش الصناعة بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص، من ناحية أخرى إذا كانـــت هـــذه الدول تعتمد في صناعتها على مستلزمات إنتاج (مدخلات) أجنبية وفي ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي مكنت هذه الدول من سهولة الحصول على هذه المدخلات، مما كان له الأثر الإيجابي على الصناعات التحويلية فيهـــا، فضلاً عن مستوى الجودة العالي في الصناعة الذي حققته هذه الدول في ظل العولمة، طالما أنها تعتمـــد علـــى مستلزمات إنتاج أجنبية عالية الجودة وكذلك الخبرات الأجنبية، لذا أصبحت هذه الصناعات تضاهي الـــصناعات الأخرى من حيث الجودة، مما أدى إلى تصدير منتجاتها إلى الدول الأخرى (العربية)، مثال ذلـــك الـــصناعات السعودية والإماراتية، فضلا عن تطوير القدرات التنافسية للمنتجات المحلية .

إن التشريعات والمستجدات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية كان لها الأثر الأكبـــر أيـــضاً فـــي انتعـــاش الصناعات التحويلية لدول الأعضاء خاصة الدول التي استطاعت التكيف مع هـــذه التـــشريعات والمـــستجدات، إضافة إلى تطوير مقدرات القوى العاملة وذلك عن طريق الاستعانة بالخبرات الأجنبية الأمر الـــذي أدى إلـــى

زيادة مستوى الخبرات العربية في هذا المجال، ومن ثم قدرتها على إدارة العمليات الصناعية بالشكل الذي حقق معدلات نمو متسارعة في هذا المؤشر خلال هذه المدة .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولاً : الاستنتاجات :

من خلال الجدول (4) و (5) اللذان يوضحان معدلات نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية ما قبل العولمة (1980 – 1995) جدول (4) وفي ظل العولمة (1996– 2009) جدول (5)

1. حقق هذا المؤشر الاقتصادي (القيمة المضافة) معدلات نمو متواضعة وبطيئة نسبياً خلال فترة ما قبل العولمة، إذ كان معدل النمو لهذا المؤشر خلال المدة (1980 – 1985) هو 6 %) وازداد إلى (27 %) للمدة (1980 – 1990).
2. بلغت معدلات النمو طيلة المدة (1980 – 1995) إلى (47 %) وبالرغم من هذا الاتجاه التصاعدي لهذا المؤشر إلا انه يعد منخفض وبطئ نسبياً قياساً بهذه المدة (15 سنة) .
3. بلغت معدلات نمو هذا المؤشر في ظل العولمة (1996 – 2009) فقد أصبحت عالية ومتسارعة، إذ كان معدل النمو للمدة (1996 – 2000) هو (124 %) في حين بلغ (153 %) للمدة (1996 – 2005) وكان معدل نمو هذا المؤشر طيلة المدة (1996 – 2009) هو (228.6 %) وهو معدل نمو مرتفع مقارنة بمدة ما قبل العولمة .

نستنتج من هذا بان العولمة كان لها الأثر الواضح والكبير في رفع معدلات نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، ذلك لأنها وفرت مناخاً مناسباً وملائماً للاستثمار الصناعي، مما دفع هذه الدول العربية (دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية) وأخص منها الدول التي كانت تستحوذ على أكبر نسبة مساهمة من بين هذه الدول، إلى تطوير قدراتها التنافسية لمنتجاتها المحلية ومواكبة التطورات في الأسواق العالمية من خلال استخدام مستلزمات إنتاج عالية الجودة ونقل وتوطين التقنية الحديثة في الإنتاج، فضلاً عن التكيف مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية، وكذلك تطوير إمكانيات وخبرات القوى العالمة فيها من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى تطوير الإدارة الصناعية، كل ذلك ساهم في رفع معدلات النمو في القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية .

ثانياً : المقترحات :

سيبقى القطاع الصناعي الخيار الاستراتيجي الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أنه ومع تشكل مناخ اقتصادي مستقبلي يتسم بالانفتاح وشدة المنافسة وازدياد وتيرة المستجدات الاقتصادية والمعلوماتية والتقنية وغيرها من سمات العولمة لابد من تهيئة مجموعة من الظروف التي تعد بمثابة تحديات تواجهها معظم دول العالم لاسيما الدول العربية، ومن ثم تتشكل تحديات كبيرة لمستقبل القطاع الصناعي في هذه الدول، فمع تسارع تداعيات مناخ الانفتاح والعولمة تبرز العديد من المحاور التي تعهد بمثابة مقترحات من أجل النهوض بقطاع الصناعات التحويلية العربية .

1. تطوير القدرات التنافسية للمنتجات المحلية : إذ يعد الارتقاء بالمقدرة التنافسية إلى مستوى العالمية لمنتجات الصناعة التحويلية العربية ضرورياً ليس فقط لكسب حصص في أسواق التصدير العالميـــة، وإنمـــا أيـــضاً للمحافظة على الأسواق المحلية وتعزيزها، وهذا يتطلب العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجـــودة إلـــى المستويات القياسية العالمية .
2. مواكبة التطورات في الأسواق العالمية : فكما هو مشاهد الآن إن التطور والتغير فـــي الأســـواق العالميـــة ومجالات التقنية يشهد إيقاعاً متسارعاً مما يشكل تحدياً تواجهه الصناعة التحويلية العربية بشكل خاص .
3. الإسراع في نقل وتوطين التقنية : إذ تمثل التقنية دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية مما ينعكس على القـــدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، ومن هنا فإن بناء قاعدة تقنية صلبة يعد أحد ركائز المستقبل الصناعي الواعد .
4. التعامل والتكيف مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية : إن الدول العربية الأعضاء في منظمـــة التجارة العالمية بحاجة للتكيف مع قواعد وتشريعات المنظمة، إذ يبقى الهـــدف العـــام مـــن خـــلال أتبـــاع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من إيجابيات الانضمام للمنظمة مع العمل على احتـــواء وتقليـــل الآثار السلبية .
5. تطوير مقدرة وكفاءة القوى العاملة: إذ يعد مستوى المهرة ونوعية القوى العاملة في الـــصناعة التحويليـــة العربية من العوامل الحاسمة في إطار تطور التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعات مستقبلاً، ومـــن أجل تطوير مقدرات القوى العاملة بات ضرورياً مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفنـــي والمهني بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات .
6. النهوض بمستوى الإدارة الصناعية : أن تحسين مستوى الأداء والإنتاجية في قطاع الـــصناعات التحويليـــة يعتمد على كفاءة ونوعية الإدارة في منشات هذه الصناعة، ويكتسب ذلك أهمية كبرى إزاء ما هو متوقع من تزايد المنافسة العالمية وسرعة تطورات الأسواق والتقنية .
7. زيادة توفير الموارد والاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية العربية : إن هناك حاجة لتكييف وتوجيه الموارد والاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية ، فضلاً عن توفير مستلزمات الإنتـــاج ذات الجـــودة العالية لتتمكن الصناعة التحويلية العربية من تحقيق إنتاج يتميز بجودة عالية، الأمر الذي يجعل الـــصناعة العربية تصمد وربما تضاهي الصناعات العالمية .

المصادر :

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) (1996) ، الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل ظروف التغير الإقليمي والدولي في وقائع مختارة ، اجتماع الخبراء المعنيين بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية ومهارات الإدارة ومباشرة الأعمال الحرة في ظل ظروف التغير العالمي والإقليمي (الاسكوا) ، منتدى البحوث الاقتصادية ومؤسسات فريدريك ، بيروت .
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) (2000)، الصناعات التحويلية الواقع والأفاق، الأمم المتحدة، نيويورك .
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) (2002 – 2003) ، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية : الإعداد للقرن الحادي والعشرين ، الأمم المتحدة، نيويورك .
4. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1980 – 2010) ، الأمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي .
5. صندوق التنمية الصناعي السعودي (2009) ، تطور مؤشرات القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالمملكة ، قسم البحوث ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير اقتصادي .
6. صندوق التنمية الصناعي السعودي (2009) ، التحديات التي تواجه الصناعة السعودية ، قسم البحوث ، وحدة الدراسات الاقتصادية .
7. أسامة مجيد العاني (2000) ، مستقبل الصناعة العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، السنة /9 ، العدد /12 ، القاهرة .
8. حسن لطيف كاظم الزبيدي (2006) ، العرب والعولمة : انقياد لا استعداد في : العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، ج 2 ، بيت الحكمة .
9. سعد داود قرياقوش (2002) ، منظمة التجارة العربية والبلدان النامية ، ماذا بعد اجتماع الدوحة ؟ (العولمة وأثرها عل الاقتصاد العربي) بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14 – 16) نيسان ج3 بيت الحكمة
10. عبد الغفور حسن كنعان (2010) ، كيف تصبح الصناعة التحويلية العربية رائدة ؟ بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي العاشر لجامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية ، نيسان .
11. عبد الوهاب شمام (1998) ، البلدان العربية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن ، مجلة العلوم الإنسانية ، بغداد / 10 ، جامعة فتوري ، الجزائر .
12. محمد الهواري (2008) ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل ، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل ،الدوحة ، 15 – 16 نوفمبر / تشرين الثاني
13. منير الحمش ، (2000) ، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة/9 ، العدد /20 ، القاهرة .
14. عبد الغفور حسن كنعان (2006) ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي / ط1 ، العراق .
15. صباح نعوش (2006) ، العرب ومنظمة التجارة العالمية ، www.aljazeera.net
16. البنك الدولي ، قاعدة بيانات البنك الدولي www.world bank .org